أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أ. بوخاري صبرينة
د. للوشي محمد
جامعة البليدة 2

الملخص:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا فعالا في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، كما تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته في عدة دول. و عليه تتناول هذه الورقة البحثية أحد المواضيع الهامة ألا و هي الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث سيتم التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله،ثم ندرس تطوره في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، و أخيرا نبرز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،الأثر الموجب، الأثر غير المباشر.

Résumé:

L'investissement direct étranger joue un rôleefficace dans le développementéconomique, notamment concernant les PMI/PME, qui constituent un facteur déterminant pour la croissance économique, les réussites réalisées par les autres pays l'attestent. C'est la raison pour laquelle, nous avons choisis ce thème, qui traite des effets de l'investissement direct étranger sur les PMI/PME. Dans ce cadre, nous allons traiter des différents concepts de l'IDE. Nous aborderons par la suite, l'évolution des IDE en Algérie (2000- 2013), et enfin nous essaierons de démonter l'impact des IDE sur la performance des PMI/PME en Algérie.

Mot clés: investissement direct étranger, petites et moyennes entreprises,Flux d'investissements directs étrangers, l'impact positif, l'impact indirect.

مقدمة:

أدى انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 إلى الكشف عن نقائص و سلبيات النظام الاقتصادي السائد في الجزائر، فكان من الطبيعي أن تبذل الدولة جهودا معتبرة لتغيير هذا الوضع و إرساء نظام قانوني فعال يعمل على دعم اقتصاد حر، كما سارعت الجزائر إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، و كونه يرفع من كفاءة المشاريع المحلية بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و في نفس السياق تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافدا من روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لقدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الانتاجية و تحفيز القطاع الخاص، و كذا خلق فرص عمل و مكافحة الفقر، حيث تشير احصائيات وزراة الصناعة و المناجم، أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2013 بلغ 747934 مؤسسة، تتضمن 547 مؤسسة عمومية و الباقي تابع للخواص، كمايوفر كل من القطاعين الخاص و العام62538 و 12436 منصب شغل على التوالي، و بلغ الحجم الإجمالي للصادرات 35,91 مليار دولار، و هو ما يمثل انخفاضا بنسبة 5,42% بالنسبة إلى إجمالي الصادرات سنة 2012.و على هذا الأساس ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الانتاج و زيادة حجم الصادرات بمختلف الطرق و من بينها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلعب دورا هاما في زيادة الانتاجية و رفع مستوى التنمية الاقتصادية.و في هذا الإطار **ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟**

و انطلاقا من ذلك سوف نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى **المحاور** التالية.

أولا: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يلعب كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، و في هذا المحور سنعرف الاستثمار الأجنبي المباشر و نعرض أشكاله، ثم نعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ونبرز أهميتها.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **صندوق النقد الدولي** بأنه : " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصادما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمرالمباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[1]

فالاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمارالمشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية والخبرة التقنية إلى الدول المضيفة.[2] و من ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يفترض أمرين اثنين: أولهما وجود نشاط تجاري يزاوله المستثمر الأجنبي

---

[1] سحنون فاروق،قياس بعض أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 18.

[2] بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستديمة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر و المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011،ص 3.

في الدولة المستقطبة للاستثمار، و ثانيهما سيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع.[1]

-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

أ-الاستثمار المشترك:ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهوالاستثمارالمنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أوعدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أوعدة أطراف محلية من جهة ثانية.[2]

ب-مشروعات تملكها شركات أجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف: يتيح هذا الشكل من الاستثمارات للطرف الأجنبي السيطرة الكاملة على الاستثمار، و لهذا لا تحبده الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.[3]

ج-الشركات المتعددة الجنسيات: هي كل مؤسسة تمتلك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج،هذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم. و يمكن اعتبار أن هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها % 35 من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخارجية. كما أن هناك من يعرفها على أنها عبارة عن مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات متعددة ومتحدة في المصالح الاقتصادية و يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الأم.[4]

2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري، كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوربي أو اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا.

و تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنها: تلك المؤسسات التي تستخدم من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية.[5]

-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تحتل المؤسسات الصغيرة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم جميعا، حيث تتميز بقدرة عالية على تنمية الاقتصاد و خلق روح التكامل بين المؤسسات، تحديث وتطويرالصناعة، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير فرص العمل قاضية بذلك على العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة، الفقر، تفعيل دور المرأة في المجتمع...

---

[1] دريد محمو السامرائي،الاستثمار الأجنبي –المعوقات و الضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص 64.

[2] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 أطروحة مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008، ص 53.

[3] يوسف مسعداوي،تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث،جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008، ص 153.

[4] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[5] الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 4، العدد 77، 12 ديسمبر 2001، ص5.

ثانيا:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقدسعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب وأموالهم، و في هذا المحور سندرس تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-المشاريع الاستثمارية المحلية و الأجنبية في الجزائر: يشير الجدول أدناه إلى عدد المشاريع الاستثمارية المحلية و الأجنبية، و كذا مناصب الشغل التي توفرها هذه المشاريع:

الجدول رقم(01): المشاريع الاستثمارية المحلية و الأجنبية في الجزائر سنة 2013

القيمة:مليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عددالمشاريع	%	المبلغ	%	مناصبالشغل	%
الاستثمارالمحلي	52739	99,1	6050318	74,9	759366	89,0
الاستثمارالأجنبي	468	0,9	2022164	25,1	94043	11,0
المجموع	**53207**	**100**	**8072482**	**100**	**853409**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013، ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة.

حسب الجدول أعلاه تبقى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة جدا، إذ تمثل 0,9%من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها، أما بالنسبة إلى تغطية الطلب بالتوظيف الفعلي من طرف هذه الاستثمارات فقد بلغت 94043 منصب شغل، أي ما يعدل 11% من إجمالي مناصب الشغل الموفرة من طرف المشاريع الاستثمارية المصرح بها، و هذا ما يعبر عن ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التخفيض من حدة البطالة في الجزائر.

2-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر: تعمل الجزائر منذ صدور القانون 90-10 على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تكيف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، وهذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر إلى الجزائر، و في الجدول التالي نوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-.2013[1]

[1]www.unctad.org, invesissement étranger direct, consulté le 23 decembre 2014.

الجدول رقم(02):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2013 الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	280	1108	1065	638	882	1745	1888	1743	2632	2746	2301	2581	1499	1691

Source: unctad, invesissement étranger direct,www.unctad.org,page consulté le 23 decembre2014

من خلال احصائيات الجدول أعلاه، نجد أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في سنة 2000 ضئيل جدا و الذي قدر ب 280 مليون دولار، و هذا راجع إلى بداية الخروج من العشرية السوداء أين غاب الأمن في الجزائر و بالتالي عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار، ثم شهدت الفترة (2001-2007) ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ماعدا سنتي (2003، 2004) ،و فسر هذا التزايد بارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية و تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عام 2001 و2006، أما الفترة الممتدة من سنة (2008-2011) فقد تجاوزت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ملياري دولار أمريكي،و حصل أكبر تدفق سنة 2009 و الذي قدر بـ 2746 مليون دولار، ثم رجعت و انخفضت في ستني (2012 و 2013) إلى 1499 مليون دولار و 1691 مليون دولار على التوالي. وتجدر اللإشارة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لايعكس النمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لكون معظم الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات.

أما المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الجزائر في سنة 2013 فهي موضحة في الجدول التالي:[1]

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le 13 mai 2014.

الجدول رقم(03): المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الجزائر في 2013

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
أوروبا	257	521531	48408
فيما بينها الاتحاد الأروبي	205	444845	37069
آسيا	34	98580	5103
أمريكا	10	61850	3473
الدولالعربية	154	1237112	35230
إفريقيا	1	1000	30
استراليا	1	2974	264
متعددالجنسيات	11	99117	1535
المجموع	**468**	**2022164**	**94043**

المصدر:الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013، المشاريع التي تشرك أجانب.

استنادا إلى بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن أوروبا هي أهم مستثمر أجنبي في الجزائر و التي يبلغ عدد مشاريعها 257 مشروع محققة 48408 منصب شغل،يرجع ذلك إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ظروف الاستقطاب المتوفرة في الجزائر لا سيما الاستقرار السياسي و المؤسساتي و تعزيز الهياكل القاعدية إلى جانب المساعدات العمومية المعتبرة التي تمنحها الحكومة مثل التمويل و الإعفاء الجبائي و الجمركي، ثم تليها الدول العربية بـ154 مشروع، و على رأسهم قطر، بينما تمثلت الاستثمارات الأمريكية في 10 مشاريع و معظمها في مجال الطاقة، فحسب ما صرح به الملحق التجاري في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر "دوغلاس والاس" في 24 ماي 2014، الشركات الأمريكية لديها رغبة قوية للاستثمار في السوق الجزائرية، في قطاعات أخرى بخلاف قطاع الطاقة، لكنها تتردد في اتخاذ مثل هذا القرار، بسبب وجود معوقات تقف أمام هذه الاستثمارات، أهمها قاعدة 49/51 التي تنص على إعطاء الأولوية للطرف الجزائري، وأضاف والاس أن القطاعات التي تمثل أولوية للاستثمارات الأمريكية في الجزائر هي الصحة، والزراعة، والنقل، والسكك الحديدية، والتكنولوجيا، والسياحة، والبناء، والطاقة. كما أنه تشارك 100 شركة أمريكية في معرض الجزائر الدولي.

ثالثا:أثر الاستثمار الأجنبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنوضح في هذا المحور الأثر الموجب للاستثمارات الأجنبية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ينطبق على المؤسسات الكبيرة أيضا،و كذلك الأثر غير المباشر

للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم نبرز أثره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1- الأثر الموجب و الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية: عندما نتكلم عن الأثر الموجب للاستمارات الأجنبية ثم الأثر غير المباشر، هذا لا يعني أن هذا الأخير يمثل آثارا سلبية.

-الأثر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات المحلية:و تشمل الاستثمارات المحلية المؤسسات الكبيرة و أيضا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث يتحقق الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية في حالة عدم وجود مزاحمة من جانب هذه الشركات للشركات الوطنية.[1]أي عندما تدخل الشركات الأجنبية وحدات انتاجية جديدة، مع عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل الاستثمارات الأجنبية.

-الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة: يتحقق ذلك، إذا صاحب هذا النوع من الاستثمار آثارا خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل و رأسالمال في الدول المضيفة.[2]

2-الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

قبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ارتأينا أن نبرز عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (05): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 2013

نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة المئوية
1-مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة		
شخص طبيعي	441964	59,09
شخص معنوي	136622	18,27
نشاط حرفي	168801	22,57
مجموع 1	747387	99,93

[1]مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2005، ص 262.

[2]محمد قويدري،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص ص 286-287.

2-مؤسسات صغيرة و متوسطة عامة		
شخص معنوي	547	0,07
مجموع 2	547	0,07
المجموع	**747934**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و تطوير الاستثمار، نشرة المعلومات الاحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 23، نوفمبر 2013، ص 10.

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 99,93%من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة "2013"، ما يعادل 747387 مؤسسة، و هذا ما يؤكد أهمية القطاع الخاص الذي يتمتع بالقدرة على تحقيق نتائج و معدلات نمو مرتفعة، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة 547 مؤسسة فقط.

تعمل الجزائر منذ صدور قانون النقد و القرض على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك من خلال وضع العديد من التحفيزات، إلا أنها لم تحقق النتائج المرغوبة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يبين الجدول التالي ملخص للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال سنة :2013[1]

الجدول رقم(06):الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال سنة 2013

	العدد	القيمة(مليون دينار)	مناصب الشغل
الاستثمار الأجنبي المباشر	7	13201	1055
الاستثمار المشترك	20	26691	2994
المجموع	27	39892	4049

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نشرة المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 23، نوفمبر 2013، ص 32.

فحسب الجدول أعلاه، بلغت عدد المشاريع في سنة "2013"حسب وزارة الصناعة و تطوير الاستثمار27 مشروعا فقط، و التي تمثل 0,0036 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نفس السنة،فبالرغم من أنها قد حققت قيمة 39892مليون دينار و استحدثت4049 منصب شغل،إلا أنها لا تستطيع أن تحدث تأثيرا بارزا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و لا يمكن التعويل عليها للقضاء على حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، و هذا راجع إلى قلة عدد المؤسسات الأجنبية،و ضعف البنية التحتية للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.و أيضا بسبب كون أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة صناعية كما أشرنا سابقا و موجهة إلى قطاع المحروقات المتميز باستخدامه لتقنيات تكنولوجية متطورة غير متاحة محليا و موجه إلى المؤسسات الكبيرة. و مع ذلك قد يكون له تأثيرا غير مباشرا يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي الأمر الذي يدفع

[1] http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_N22.pdf, consultéle 12 mai 2014.

المؤسسات الوطنية إلى استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة، بالإضافة إلى تدريب و تأهيل العمال امتثالا بالمؤسسات الأجنبية، كما قد تتأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعاملاتها مع الشركات الأجنبية.

الخاتمة:

بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة، إلا أن السوق الجزائرية لم تحقق النتائج المرجوة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الحوافز و الإصلاحات التي قامت بها الدولة، و هذا راجع إلى ضعف السياسات الاقتصادية و غيابالتنسيقبينأجهزةالاستثمار،وخصوصا بعد تطبيق القانون المؤسس لقاعدة 49/51 الذي يعتبر هاجسا أمام المستثمرين الأجانب.
و من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

-تعتبر أوروبا أهم مستثمر أجنبي في الجزائر و هذا بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ثم تليها الدول العربية و على رأسها قطر.

-الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي بالمؤسسات الوطنية إلىاستخداماالتكنولوجياالقائمةعلى أساليبأكثركفاءة بغرض منافسة مؤسسات الدول الأجنبية، بالإضافة إلى تدريب و تأهيل العمال امتثالا بهذه المؤسسات، كما قد تتأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعاملاتها مع الشركات الأجنبية.

-على الرغم من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر العديدة التي يمكن أن يجلبها للدولة المضيفة، إلا أنه لا يؤثر تأثيرا بارزا على المؤسسات عموما و على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا، نظرا لضئالةحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ارتكازه على قطاع المحروقات، و من ثم يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار لا يساهم في النمو الاقتصادي ككل.

التوصيات:

- دراسة خبرات الدول المتقدمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لتفادي تكرار الأخطاء.
- العمل على توسيع قاعدة الاستثمار في الجزائر، و توفير مناخ استثماري يعمل على تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد.
- إبرام اتفاقيات شراكة ثنائية مع البلدان التي تتمتع بتقنياتصناعية متطورة.
-تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في قطاع السياحة، الصحة و الزراعة.
- القضاء على البيروقراطية و توفير المناخ الإداري الملائم للاستثمار في الجزائر.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأجنبية على الاستثمار في الجزائر من خلال توفير المزيد من الحوافز و الإعفاءات الضريبيةالخاصة بها.

قائمة المراجع:

1- سحنون فاروق،قياس بعض أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 .

2- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستديمة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر و المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 .
3- دريد محمو السامرائي،الاستثمار الأجنبي –المعوقات و الضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006 .
4- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008 .
5-يوسف مسعداوي،تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث،جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008 .
6- الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 4، العدد 77، 12 ديسمبر 2001 .
7-www.unctad.org, invesissement étranger direct, consulté le 23 decembre 2014.
8-http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le 13 mai 2014.
9- مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال اقريقيا، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2005 .
10- محمد قويدري،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية آداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006 .
11- http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_N22.pdf, consulté le 12 mai 2014.